مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسة
المجلد5 ، العدد11، (سبتمبر2017)
ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

و اقع البحث العلمي في الجامعة الجز ائرية

الأستاذة: سعيدي لويزة
جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال عدة أبعاد، فهي تتأثر وتأثر فيه بطريقة مباشرة وغير مباشرة، ذلك أن كل تغيير يطرأ فيه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجامعة كونها حقلاً ثقافياً يعنى بنشر المعرفة وباعتبار البحث العلمي جزءً منها (الجامعة)فهو الآخر يرتبط بالتنمية والتقدم والرقي التكنولوجي والحضاري للخروج من دائرة التخلف، إذا قد أصبح ضرورة تحتاج إليها البلدان النامية عن طريق تفعيل حركته وديناميته منها مردودية المؤسسات الإنتاجية، والقدرات التنافسية إن أمكن وما إلى ذلك.

ولهذا قد أدرجته الجامعة ضمن أولوياتها الوطنية من خلال اصدار القانون التوجيهي للبحث العلمي الجامعي مثلا.

الكلمات المفتاحية: الجامعة – البحث العلمي- المجتمع- التنمية- الترشيد- البيروقراطية.

ABSTRACT:

The aim of this study is to highlight the relationship between the university and the society through several dimensions. This relation is influenced and influences by it directly and indirectly. Each change is reflected in one form or another in the university as a cultural field that is concerned with disseminating knowledge. Considering the scientific research as part of university linked to the development, progress, and technological and civilization advancement to emerge from underdevelopment. Therefore, it has become a necessity for developing countries needs by activating their movement and dynamism, including the cost-effectiveness of production companies, and competitiveness if possible. Then, the university has included it in its national priorities through the

publication of the law of guidance of university scientific research for example.
Key words: University- scientific research- community-development- rationalization- bureaucracy.

مقدمة:

تعتبر الجامعة مؤسسة اجتماعية تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه، ذلك أنها تساهم بكل الأشكال في مسيرته، كونها مؤسسة تربوية تعليمية تقع في قمة النظام التعليمي للمجتمع.

ومنه فالجامعة من أهم أدوات المجتمع لإحداث التغير فيه بعلاقتها المباشرة بجميع جوانب التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية...الخ.

فالجامعة إذا بمثابة القيادة الفكرية والعلمية (المعرفية) له وتعتبر مساهمتها في خدمة المجتمع من أبرز وظائفها في الوقت الحالي، ذلك بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفرض المشاركة الفعالة في الرأي والعمل المتواصل ، ولا تكون هذه المساهمة إلا بربطها بالبحث العلمي (بصفة خاصة) من خلال احتياجات القطاعات الإنتاجية والخدماتية عن طريق الإستثمار في الرأسمال البشري، لأن البحث العلمي يعتبر إحدى الوسائل لتحقيق ذلك، ويكون مثلا بتخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من المؤسسات الصناعية (مخططات علمية) تتخذ منها مقار تتفاعل من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات، وتتعاون معها في دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعيق تطورها وبالتالي تساهمان بالتفاعل معاً في معالجة المشكلات بأنواعها، و إذا تعذر انتقال المؤسسات الصناعية إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها وهو الأمر المتعارف عليه في الوقت الراهن (تربصات) ،لأهداف معينة، وهو الذي يطرح حقيقة التعرف على المشكلات الصناعية ونقلها إلى الجامعات ،وجعلها كنماذج علمية للدراسة والتطبيق بدلا من الاقتصار على نظريات مجردة.

إذا تسعى الجامعة الجزائرية لتحقيق هدف خدمة مجتمعها من جميع النواحي: الفكرية (الثقافية) ،اقتصادية ،السياسية ...إلخ، وذلك بتوظيف جميع إمكانياتها البحثية والبشرية لخدمة هذا الغرض.

ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

أولا: حالة الجامعة الجزائرية نموذجا:

1-ماهية الجامعة وأهدافها:

أ-مفهوم الجامعة:

إشتق مصطلح جامعة من اللفظ اللاتيني Universitas والذي يعني مجموعة أو إتحاد أو رابطة تضم المشتغلين بعمل واحد وفرقة واحدة، ولكن في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر، أصبح هذا اللفظ يطلق على الاتحاد العلمي أو النقابة التي تضم عددا من رجال العلم سواء كانوا أساتذة أو طلابا وفي مرحلة لاحقة أصبحت الكلمة تعني إتحاد أو جمعية من الطلاب والمعلمين معا، ثم أطلقت فيما بعد لتعني المعهد العلمي الذي يستخدم أساتذة ويعلم طلابا [(1)].

ويعرف الدكتور عبد الرحمن العيسوي الجامعة بأنَها: " مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداتية في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية"[(2)]

وعن الدكتور عايش أنَ الجامعة هي "مؤسسة علمية –تربوية- تعليمية- بحثية (بحثية تعليمية) وتنموية قيادية في المجتمع ونموذج في العمل ورائدة في التغير الايجابي في المجتمع، وهي إحدى مؤسسات المجتمع العامة التي يفترض أن المجتمع هو الذي يقيمها ويشيدها ويبنيها ويتبناها، وبالتالي ينبغي أن تلبي حاجات المجتمع التنموية وحل قضاياه ومشكلاته وتحديثه[(3)]

ب-أهداف الجامعة: تتضافر الجهود وتتفاعل من طرف الدولة والمجتمع لتحقق الجامعة أهدافها وغايتها، ومن أهم أهداف الجامعة ما يلي:

الهدف الأول: يتمثل في التدريس الجامعي وهو إعداد الكوادر والطاقات البشرية المتخصصة والمؤهلة في كافة التخصصات والمهن في شتى المجالات التربوية، الإسلامية والثقافية والأدبية والعلمية والمهنية والزراعية، الإدارية والتجارية والتي يحتاجها المجتمع والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ولتحقيق ذلك وضمن هذا الإطار وهدف يتطلب من الجامعة ما يلي:

ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

- تزويد الطالب الجامعي بالمعارف الإنسانية والعلمية في حقل التخصص العلمي أو المهني بأشكالها المختلفة والمتمثلة في الحقائق والمفاهيم والمبادئ والقوانين والنظريات... وما إلى ذلك.

- تنمية التفكير العلمي لدى الطالب وتعليم التفكير وإكسابه مهارات العلم وطرقه وعملياته.

- تنمية الاتجاهات الايجابية والميول والاهتمامات ومنظومة القيم في المجتمع لدى الطلبة.

- تنمية التربية الطلابية لدى الطلبة، كما في حقل الشخصية وتحمل المسؤولية والمحاورة الديمقراطية، والتكيف في الحياة الاجتماعية ...الخ.

الهدف الثاني: يتمثل في البحث العلمي بإجراء البحوث الأساسية (النظرية) والإجرائية والتطبيقية ودعمها وتوظيفها وخاصة تلك البحوث المتعلقة بقضايا المجتمع وحل مشكلاته.

الهدف الثالث: يتعلق بخدمة المجتمع وتنميته، ويتمثل ذلك من خلال تزويد المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة في المجتمع، وكذلك المشاركة في وضع الخطط السياسية، الوطنية للتنمية [4].

إذ يتحتم على الجامعات في البلدان العربية الاهتمام أكثر بكل ما يؤدي إلى تطوير حركة البحث وتحسين مردوديتها وفعاليتها من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي لدفع الباحثين إلى الاعتناء بالبحث العلمي: بالنشر والاشتراك في فرق البحث لخدمة المجتمع وإعطاء مصداقية أكبر إلى دور الجامعة في تطوير العملية الإنتاجية من خلال مد جسور التواصل بينها وبين المجتمع ومن خلال إيجاد الهياكل والمنشآت التي تتكفل بالكشف عن أجور المشاريع من منطلق الاستثمار[5].

إنَ الأهداف السابقة للجامعة هي أهداف متقاطعة متداخلة ومتشابكة إلى حد ما، حيث أنَها تكاد تكون متشابهة في كل الجامعات أو على الأقل في معالم الرسالة العامة للجامعة.

ثانيا: و اقع الجامعة الجز ائرية قبل وبعد الاستقلال

1-الجامعة الجز ائرية قبل الاستقلال: تعد الجامعة الجزائرية من بين أقدم الجامعات الحديثة في الوطن العربي فقد نشأت عام 1909 كجامعة مستقلة، قبل هذا

ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

التاريخ، كانت عبارة عن مدارس عليا: كالمدرسة العليا للطب والصيدلة 1857، مدرسة الآداب 1879 ... الخ، هذه المدارس أعيد تنظيمها بموجب قانون 20 ديسمبر 1879 إلى غاية 1907، حيث تحولت إلى كليات تشكل جامعة الجزائر الطب، الصيدلةكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

– تم إنشاؤها انطلاقا من اعتبارها جامعة فرنسية في خدمة أبناء المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين،وبذلك حافظت على طابعها وروحها الفرنسية، مسخرة لخدمة الاستعمار وأهدافه موجهة حسب منظوره وهدفها تلبية حاجاته وإعداد الكفاءات اللازمة لمصالحها الإدارية والسياسية، حتى أصبحت بحق جامعة النخبة الفرنسية، لذلك فالقليل من الجزائريين الذين استفادوا منها كانوا يتمتعون بنوع من العلاقات مع المستعمر خاصة النخبة الكولونيالية (القضاة والقياد) إضافة إلى الأرستقراطية المالية وكبار البرجوازيين، مما يؤكد تخوف المستعمر من تعليم الجزائريين، لما يشكله من خطر على وجودهم واستقرارهم في الجزائر، سنوضح من خلال جدول توزيع الجزائريين والفرنسيين .

السنة الجامعة	1916-1915	1931-1930	1951-1950	1961-1960	1966-1965
عدد الجزائريين	39	92	386	1317	64
نسبة الجزائريين	%09.5	%04.5	%08.8	%18.10	%03.9
عدد الفرنسيين	383	2038	3950	5951	1599
المجموع	422	2130	4336	7248	1663

جدول(x) يوضح توزيع الجز ائريين والفرنسيين داخل جامعة الجز ائر1916-1965.

2-الجامعة الجز ائرية بعد الاستقلال: عرفت الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال وضعا خطيرا، مما فرض على السلطات السياسية العليا، وضع إستراتيجية عامة لسياسة التكوين الجزائرية تهدف في الأساس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة للجامعة الجزائرية خلال السعي إلى ديمقراطية التعليم ومجانيته، إضافة إلى جزأرة برامج التعليم وهيئة التدريس مع التركيز على أهمية التعليم والتوجه العلمي داخل الجامعة الجزائرية إلا أنَ هذه الأهداف لم تكن لتتحقق بالسرعة المطلوبة في السنوات الأولى للاستقلال مما جعل الدولة تفكر في ضرورة تدعيمها من خلال إصلاح 1971 خلال مرحلتين:

-**المرحلة الأولى: 1962 – 1971:** ورثت الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مقدمتها الجهل والأمية والمرض إلى ضرب 90% من ساكنة الجزائر، كما عرفت هجرة جماعية للأيدي الفنية المؤهلة أوروبيا 50% إطار سامي 45 ألف إطار مؤهل ... أغلبهم من الأوروبيين مقابل جزء كبير من الإطارات الجزائرية في شتى المجالات التنموية بسبب سياسة الحد من تعليم الجزائريين المنتهجة من طرف فرنسا، لذلك عملت السلطات العليا جاهدة للخروج من هذه الوضعية بالتعاون الأجنبي على الرغم من خطورته على استقلال البلاد، لأن السلطة السياسية وجدته الخيار الوحيد.

حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة ارتفاعا محسوسا في عدد الطلاب انتقل من 3718 طالبا في موسم 1962 إلى 13236 طالبا موسم 1970 وهكذا، إلا أنَ هذه الأرقام لم تكن تستجيب لاحتياجات البلاد خاصة مع الثورة الصناعية والزراعية التي شرعت البلاد في تطبيقها بسرعة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

وبهذا كان إصلاح 1971 الحدث الأبرز في تاريخ الجامعة الجزائرية الذي أعطى دفعا قويا وأشركها في مسيرة التنمية الوطنية.

المرحلة الثانية: إصلاح الجامعة 1971: كان إصلاح 1971 يهدف إلى إعادة الجامعة لمواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الصناعي والزراعي والخدماتي، والاستجابة لضرورات هذا التطور من خلال تكوين الإطارات المتخصصة اللازمة لإدارة دواليب الإنتاج الزراعي والصناعي والخدماتي من خلال إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، سعت السلطة السياسية إلى إيجاد (خلق) جامعة جزائرية عصرية تعتمد على الخيارات الكبرى جزأرتها لهيئة التدريس، إضافة إلى العمل على توجيهها نحو البحث العلمي التقني وفتح الجامعة على مستجدات العالم في المجال التقني والتكنولوجي.

عرف هذا القطاع تطورًا على مستوى الطلبة جراء هذا الإصلاح، حيث انتقل من 24 ألف طالب موسم (1971 – 1971) إلى 90 ألف طالب موسم (1980 – 1981)، وهذا الجدول الآتي سنوضح فيه تطور عدد الطلبة من سنة 1971 إلى غاية 1999.

السنة الجامعية	1971 -1972	1980 - 1981	1990 -1991	1998-1999
عدد الطلبة	24334	90000	197560	372648

جدول (x) يوضح تطور عدد الطلبة من سنة (1971-1999)

عرفت الجامعة العديد من الإصلاحات بعد إصلاح 1971 وخاصة من خلال تطبيق نظام الكليات ثم نطاق الجذور المشتركة، بينما كانت الجامعة في سنوات السبعينات

وبداية الثمانينات قادرة على ضمان التكوين والعمل لآلاف من المتخرجين بسبب القفزة التي عرفها القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي، لكن منتصف الثمانينات، أصبحت الجامعة مؤسسة لتخريج البطالين خاصة مع أنَهيار أسعار البترول والأزمة الاقتصادية العالمية مما عرقل عملية التنمية وقلل من فرص التوظيف.

لقد تعرضت الجامعة للعديد من الانتقادات الموضوعية لعدم قيام سياسة التكوين بدورها الكامل اتجاه التنمية وغياب البحث العلمي الكافي والمنتج داخل الجامعة إضافة إلى عدم قدرتها على الانفتاح على العالم الخارجي والمحيط من حولها داخليا وخارجيا.

المرحلة الثالثة: الجامعة الجزائرية بعد 1990:عاشت الجزائر العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بسبب الأزمة التي عصفت بالبلاد وأثرت على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ودفعت البلاد إلى الدخول في مرحلة من الفوضى بعد 1990، لم تكن الجامعة بعيدة عن هذه الأحداث بل تأثرت بها، حيث قلت العناية بالقطاع وعرفت الجامعة موجة عنيفة من الاضطرابات إما من طرف الطلبة المطالبين بتحسين الخدمات الاجتماعية والمهنية من خلال ما عرف بقانون الأستاذ الجامعي المحدد والمنظم لحقوقهم وواجباتهم، وإعطاء الأهمية للأستاذ الباحث مثلاً.

عرف القطاع إلى جانب تلك الاضطرابات مجموعة من الإصلاحات الظرفية كالعودة إلى نظام المعهد والجذور المشتركة (بعدما تمّ الرجوع فيه) ثم العودة إلى نظام الكليات إضافة إلى محاولة فتح الجامعة على البحث العلمي أكثر من خلال إدخال الإعلام وشبكة الانترنيت، حتى تكون الجامعة على اتصال مباشر ودائم بمستجدات التطور والتقدم ومواجهة متطلبات عولمة اقتصادية ثقافية وإعلامية على الرغم من الأحداث المتأزمة، واصلت الجامعة تبنيها للاختبارات الكبرى للقطاع مثل ديمقراطية التعليم ومجانيته وجزأرته، إضافة إلى تعريب المناهج وفتح الجامعة على البحث العلمي والتقني وكأمثلة على ذلك: ارتفع عدد الطلبة من 197650 طالب موسم(1990–1991)إلى 372648 طالب موسم (1998-1999) إضافة إلى ارتفاع عدد الهياكل والمؤسسات الجامعية التي تستقبل هذه الأعداد الكبيرة من الطلبة، حيث أصبحت الجزائر تتوفر على أكثر 15 مدينة جامعية وأكثر من 20 مركزاً جامعياً.

حيث أنَ الاهتمام بالبحث العلمي يظهر من خلال تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية بالتعاون مع مجموعة من الجامعات الجزائرية والأجنبية، والتي بلغ عددها 10 ملتقيات علمية من بينها 5 ملتقيات في الموسم الجامعي (2001 – 2002)[6]

– أما عن الوقت الراهن فحالة الجامعة الجزائرية بين الواقع والتحديات يتمثل أيضا في الدور الذي تلعبه الجامعة في خدمة مجتمعها ورفع مستواه على درجة تعلق المجتمع وشعوره بما يجب عليه أن يخدم التعليم في بعد من أبعاده، ومن هنا فالمطلوب من الجامعة الالتزام بأن تكون قوة خالقة في العملية التاريخية والانخراط في عمق المجتمع والتفاعل مع كل المؤسسات.

– ولذلك يمكن القول أنَه حان الوقت لتكون الجامعة نقطة الانطلاق في خدمة التنمية وتطوير المجتمع ماديا وفكريا، فلا يجوز أن تبقى مجرد مراكز للتعليم تقتصر على نقل المعرفة دون مساهمة حضارية من خلال إبداعاتها، وهذا يعني انفتاحها على مراكز البحوث وسوق العمل ودخول القطاع الصناعي في أغراض التدريب والتمهين والدفع بإنتاجها في خدمة المنظومة الاجتماعية للوطن[7] .

– والبحث العلمي جزء لا يتجزأ عن الجامعة باعتباره يدخل ضمن حركة الحقل العلمي الثقافي المعرفي لها، لذا يجب الاهتمام به كضرورة حتمية.

ثالثا: تاريخ وماهية البحث العلمي :

1-تاريخ البحث العلمي: يلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في قيام الحضارات وبناء صروحها، ولولا ذلك لما استطاعت المجتمعات في عصور شتى أن ترفع صروح حضارتها وتبلغ ذرة مجدها، بمعنى أن البحث العلمي هو قرين الحضارة وهو ميدانَها الذي تجري عليه تجاربها واختباراتها، فلا يمكن أن نتصور قيام حضارات جنوب الجزيرة العربية وحضارات القبائل العربية الفرعونية... حضارتنا الإسلامية الخالدة وكذا الحضارة الغربية في العصر الحديث دون وجود بحوث علمية تألفت شيئا فشيئا حتى بنت حضارة زاهرة.

-لكن مع أن الحضارات القديمة أسهمت بقسط من التطور في البحث العلمي إلا أن اليونانيين القدماء بتثبيت البحث العلمي على أسس وأصول علمية لم يسبق كان لهم الفضل مثل وضع أرسطو إلى الاستعانة بالملاحظة في مجالات البحث العلمي المختلفة وإلى

ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

جانب أرسطو فقد أسهم عدد قليل من اليونانيين القدماء في بناء قواعد وأصول البحث العلمي.

-ومن بين الأسماء القديمة التي نعرفها فيتاغورس في حوالي 600 ق.م الذي عرف في الجغرافية الطبيعية، والرياضيات والفلسفة وديمقريطي في حوالي عام 400 ق.م حيث توصل إلى النواة الذرية ... وغيرهم و هم أقلة.

أما عن الرومان فقد كانوا ورثة المعرفة اليونانية وكان إسهامهم يتركز في الممارسة العلمية، أكثر من متابعهم للمعرفة ذاتها. وما ميز الرومان أنَهم كانو صناع قوانين ومهندسين أكثرهم مفكرين وتأملين،لكن أوروبا افتقدت المعارف وطرق البحث بعد أنَهيار الإمبراطورية الرومانية وأصول الحضارة اليونانية الرومانية، وكان العرب هم حملة مشعل العلم و البحث العلمي إلى أوروبا بعد ذلك.

لقد تجاوز الفكر العربي الحدود الصورية لمنطق أرسطو أي أنَ العرب عارضوا المنهج القياسي وخرجوا على حدوده للبحث العلمي واتبع العرب في إنتاجهم العلمي أساليب مبتكرة في البحث، فاعتمدوا على الاستقراء والملاحظة والتدريب العلمي والاستعانة بأدوات القياس للوصول إلى النتائج العلمية ومنهم نذكر الحسن بن الهيثم وجابر بن حيان ومحمد بن موسى الخوارزمي والبيروني، وأبو بكر الرازي وابن سينا و غيرهم.

فقد مهدت الإضافات الرائدة التي أضافها العرب المسلمون إلى مناهج البحث العلمي الطريق إلى مزيد من التقدم في عصر النهضة الأوروبية، فمثلا لولا العمل العملاق الذي قدمه ابن الهيثم لاضطر نيوتن إلى أن يبدأ من حيث بدأ ابن الهيثم، أي أنَه لولا جهود العرب لبدأت النهضة الأوروبية في القرن الرابع عشر من النقطة التي بدأ منها العرب نهضتهم العلمية في القرن 18 للميلاد.

وإذا كان العرب قد حرروا العلوم من بعض الظواهر الكاهونوتية وعملوا على ترسيخ الموضوعية العلمية، فإنَ الأوروبيين الذين نقلوا عنهم المنجزات تمكنوا من أن يعالجوا الظواهر الإنسانية جنبا إلى جنب مع الظواهر المادية التي أخذت من الحضارات السابقة الاهتمام الأوحد، وأصبح بالفعل الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[(8)].

2-مفهوم البحث العلمي: إنَ شأن البحث العلمي شأن كافة المعارف الأخرى، فله مثلما لغيره تعريفات كثيرة ولكن وفقا لمنهجنا في انتقاء ما يقع عليه الإجماع.

ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

يعرف آرثر كول البحث العلمي بأنَه: تقرير واف يقدمه باحث عن عمل تعهده و أتمه، على أن يشمل تقارير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة، مرتبة مؤيدة بالحجج و الأسانيد ويأخذ على هذا التعريف على" أنَه" اعتبر البحث تقريراً وافياً، و هناك فارق بين البحث أو الرسالة العلمية أو التقرير، فهذه الأخيرة تعرف ببساطة بأنَها وصف أو عرض لعمل أو مشاهدات أو أحداث وحقائق، وتدور حول الخبرات التي يمر بها الكاتب، وذلك بطريقة مجزأة متعادلة ويتمثل ذلك في الرحلات والزيارات الاجتماعات والبرامج ... وغيرها(9).

أما عن الرسالة فهي تبحث في الاستنتاجات وتؤكد التقييم الحقيقي لمادة البحث أو الرسالة وهكذا يثير البحث العلمي الوعي، ويوجه الأنظار نحو مشكلة ربما لا يكون من الفصاحة أن تثار بطريقة أخرى.

ويؤكد آخر عن البحث العلمي بأنَه: المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حل المشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره".(10)

أما عن الدكتور "**حمامي يوسف**" يعرف البحث العلمي بأنَه: مجموعة من النشاطات التي تحاول إضافة معارف أساسية جديدة على حقل أو أكثر من حقول المعرفة من خلال اكتشاف حقائق جديدة ذات أهمية، باستخدام عمليات وأساليب منهجية موضوعية".(11)

وهناك تعريف آخر للبحث العلمي وهو: عرض مفصل أو دراسة معمقة تمثل الكشف لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة وإضافة شيء جديد لها. أو حل لمشكلة كان قد تعهد شخص بتقصيها، وكشفها وحلها، ويفترض أن يشمل هذا العرض أو الدراسة على جميع المراحل الأساسية، التي يمر بها البحث العلمي، ابتداء من تحديد المشكلة أو طرح الفكرة إلى دعم جميع البايينات والمعلومات الواردة في العرض بحجج و أدلة و براهين و مصادر كافية ووافية بالغرض"(12)

وفي مؤتمر وطني للبحث العلمي والتطوير التقاني (دمشق 24-26 أيار2006) تم تعريف البحث العلمي بأنَه: "حزمة من الطرائق والخطوات المنظمة والمتكاملة تستخدم في تحليل و فحص معلومات قديمة، بهدف التوصل إلى نتائج جديدة وهذه الطرائق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه، خصائصه وأساليبه، يتبين بشكل بديهي إن البحث العلمي يتألف من مجموعة خطوات تتمثل في الشعور بالمشكلة أو بسؤال يحير الباحث فيضع لها حلولا محتملة(13) "

ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

- ومنه فإنَ العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة جدلية في أساسها بمعنى أنَ ما يصيب الجامعة من تدهور قيمي وعلمي وبحثي هو نتاج طبيعي لما يفرزه المجتمع من سلبيات على الجامعة ودورها كمؤسسة اجتماعية تلعب دورا وطنيا وطبيعيا في بلدان العالم الثالث، وكذلك تناط لها مهام وطنية في مواجهة قضايا مجتمعية عديدة منها العدل الاجتماعي والحريات العامة والديمقراطية وشيوع المناخ الملائم لتطور وتقدم المجتمع بما يحقق مصالح الغالبية العظمى من المواطنين[14]

- و كما جاء في خطاب لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بقلم الدكتور محمد بوعشة: " إنَ الجامعة هي المرآة العاكسة لواقع الأمة ومكانة الشعب فهي كالعقل بالنسبة لباقي أعضاء البدن تعد الكفاءات والباحثين والمخترعين وتصنع الأفكار ... وهكذا فالجامعة أيها السيدات والسادة الأفاضل بما يجب أن تكون عليه هي مشروع المجتمع المثالي الذي ننشده على الدوام[15].

- ومن هذا المنطلق لواقع جامعتنا الجزائرية يظهر حاليا من خلال عدم محايدتها للواقع وذلك بتكوينها للفرد الذي يخدم بلده ومجتمعه باعتبارها مؤسسة تنتج أكثر دقة الإطار المسير(فئة الشباب) الذي يُعد من أهم شرائح المجتمع العمرية حيث يرتكز عليهم الإنتاج العلمي المتجدد.

رابعا: إبراز العلاقة بين الجامعة والبحث العلمي

1-نوعية البحث العلمي: اختلفت وجهات النظر في نوعية الأبحاث العلمية التي يمكن للجامعة أن تتصدى للقيام بها، فهناك من يرى أن الغرض الأول من الجامعة هو أن تزيد من قدرة الإنسان على توسيع نطاق معرفته وفهمه، إذ أن آلة المعرفة والفهم هي البحث العلمي في أوسع معانيه أي البحث العلمي المتعلق بالأصول و النواحي البحثية أو الأساسية[16].

إلا أن الذين يحملون هذه الفكرة نفسها يجدون أن ذلك قد يفضى إلى عزلة الباحثين، و إلى جعل البحث في الجامعة المبتور الصلة بالحياة والواقع.

لذلك فأنَهم يستدركون الموقف ويرون أنَه لا يوجد ما يمنع الجامعة من أن تتجاوز البحث الأساسي إلى الأبحاث التطبيقية لاسيما وأن النوع الأخير من البحث يؤتى أكله سريعا، مما يمكن أن يزيد من الموارد العالية للجامعة، ويوفر فرصة لرفع مستوى

المرتبات الجامعية، تكثير المعدات العلمية وكتب المراجع، والمنشورات التي يحتاج إليها البحث العلمي، كما يعطي فرصة لتقديم منح للموهوبين من الطلاب[17].

وهناك من يرى أن فترة قيادة الجامعات الأبحاث الأساسية بصورة خاصة قد أخذت مبرراتها تضعف، حيث أصبحت معاهد ومختبرات ومراكز البحوث العلمية المتخصصة معدة لأن تقوم بهذا النوع جنبا إلى جنب مع الجامعات بل أن تلك المراكز صارت في هذه الأيام معدة أكثر من الجامعات، لقيادة البحث العلمي الأساسي في كثير من المجالات التي يتطلب النشاط العلمي فيها معامل وأدوات ذات تكاليف باهضه من حسابات إلكترونية وغير ذلك من المعدلات التي يجب استخدامها استخداما كثيفا، حتى تكون ذات جدوى اقتصادية، و هذا المطلب لا طاقة لكل جامعة بمفردها عليه.

حيث أنَ عمل الجامعة لا يقتصر على البحث العلمي فقط، بل أنَها ذات وظائف متعددة ولهذا يرى "**ماتفيف**" أستاذ الفيزياء في جامعة موسكو أن على الجامعة أن تكون عاملا حيويا في مجال البحث الأساسي، ولكن ليست هي العامل الأوحد، ومن جهة نظره ليست هناك ما يبرز انفراد الجامعة بهذا النوع من البحث أو ذاك، لاسيما وأن نجاح البحث العلمي وفاعليته في تحقيق التقدم العلمي والتقني والاجتماعي والاقتصادي يتوقف إلى حد كبير على التفاعل الوثيق بين البحث الأساسي والتطبيقي. فكل منهما ينشط الآخر، فالبحث الأساسي قد فتح آفاقا جديدة أمام البحث التطبيقي، في الوقت الذي وفر فيه البحث التطبيقي فرصا جديدة للبحث الأساسي.

وقد تكون قضية نوعية البحث ليست هي المهمة بقدر ما تحتل قضية تماشي البحث مع الأهداف العامة للجامعة وإطارها التعليمي من أهمية ذلك.

وهناك دول ذات أبعاد عميقة فترى أن إمكانية استخدام العلميين في الجامعة من خلال الأبحاث الأساسية التطبيقية.

والبعض الآخر من الدول ترى إمكانية الاستفادة المباشرة من الأبحاث في الجامعة، فتحاول تطويرها بالأبحاث التطبيقية والتطويرية التي تخدم أغراض التنمية[18].

-مما سبق يتضح أن نوعية البحث العلمي في الجامعة تعتمد بدرجة كبيرة على السياسة العلمية العامة للدولة، فمن الدول ما ترى الجامعة مكان للتعليم فقط ومنها ما ترى الجامعة باستطاعتها تحمل مسؤولية البحث الأساسي بالإضافة إلى التعليم، وتضع مراكز خاصة للبحث التطبيقي.

2-أولويات (أساسيات) البحث العلمي في الجامعة

ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

أ-الجامعة والبرامج الوطنية (PNR) : في الحقيقة لا يجوز إطلاق اسم جامعة على أية مؤسسة ثقافية، إذا لم يكن البحث العلمي فيها يسير جنبا إلى جنب مع العملية التعليمية، ومن الجامعة يكون منطلق التسجيل في المشاريع الوطنية للبحث ذات العلاقة بسوق العمل الذي ينبغي أن يفهم على أنَه الحاجات المتجددة والمتطورة للمجتمع، والتي تجري في عصر سمته التحرك والتغير السريع في بنية الأعمال العلمية وأدواته، ولذا نرى العلم لدى الشعوب المتقدمة وجها من أوجه النشاط الإنساني ليس قائما بذاته، بل جزء من الثقافة الإنسانية، فلا حركية لمجتمع دون تحديث في الأبحاث المتجددة، وبالنسبة للمشاريع الوطنية نجد خدمة عددية، ففي كل جامعة وحدات ومخابر للبحث يمكن أن يستعد القائمين عليها على تسجيلها، ولكن لا يكفي تسجيل أو وضع برنامج النشاط البحث لانطلاق هذا النوع من النشاط البحثي في مجتمع ما، فلا بد من توفير بيئة صالحة خالية من العراقيل، وكان على المؤسسات متابعة هذه المشاريع بالنظر جيدا في قضايا مرتبطة بحسن الأداء، وما يقدم هل يستحق التسجيل أن يدخل في القول المكرر، ألا يمكن استرداده ويكون أرخص من رصيد الأموال الباهظة وقد يكون الإنتاج سيئا.

ومن هنا فإنَ عدم المتابعة الجيدة لها يسجل ويكرر الأبحاث وعدم التقييم والتقويم وخضوعها لنطاق تقديم العمل لنيل منحة البحث لا غير وضعف تثمين جهد الباحثين وعدم استغلال ما يكتب تطبيقا ونشرا، أدى إلى ضعف المردود في هذه المشاريع التي عليها الأمل في تطوير البرامج الوطنية في كل التخصصات [19].

-كما تمتلك الجامعة من المقومات ما يجعلها بيئة مناسبة لنمو البحث العلمي وازدهاره، وذلك لما يتوفر فيها من مصادر بشرية قادرة على ممارسة البحث العلمي، ولما يتوفر فيها من إمكانيات التلاقح الفكري بين الاختصاصات المتعددة و المتمثلة في الأقسام والكليات التي تتألف منها الجامعة الواحدة، وكذلك فيما تمتلكه من مكتبات وتجهيزات ... الخ. غير ذلك وقد أدركت العديد من الدول أهمية استثمار البحث العلمي في الجامعة، فخططت الدول الاشتراكية لجعل البحث العلمي في الجامعة يسير في نطاق الخطة القومية للأبحاث، كما عملت بعض الدول الرأسمالية على الاستفادة إلى حد كبير من إمكانيات الجامعة في مجالات البحث العلمي، فشجعت الصناعة على التعاقد مع الجامعات للقيام بالبحوث العلمية، حتى أن بريطانيا البلد الذي كان يتطلع دائما إلى

ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

أهمية استقلال الجامعة، قد أخذ مؤخرا يشدد على ضرورة جعل البحث العلمي يخدم مصالح الصناعة والأغراض القومية بصورة عامة.

إذ أنَه قد بدى للبعض في الآونة الأخيرة، بأنَه لا يجوز أن يبقى البحث العلمي الجامعي مبتورة الصلة بالواقع، ولابد للجامعة من أن تتقدم لخدمة مجتمعها.

❖ وهناك عدة أمور تأخذ بالاعتبار عند تخطيط البحث العلمي في الجامعة وهي:

أ. دور البحث العلمي في الجامعة.

ب. نوع العلاقة القائمة بين التعليم والبحث العلمي في الجامعة.

ج. الوقت المخصص للبحث العلمي في الجامعة بالقياس الوقت المخصص للنشاطات الأخرى.

د. المعايير التي يستند إليها عند محاولة تطوير البحث العلمي في الجامعة من الناحية الكيفية أو الكمية.

ه. طرق تقديم كفاءة البحث العلمي في الجامعة. و يمكن أن يضاف إلى الأمور السابقة ما يلي:

و. العلاقة القائمة بين تخطيط البحث في الجامعة و تخطيط التمويل و التجهيزات.

ز.مدى اشتراك أو مساهمة طلبة الدراسات العليا في البحث العلمي.

ح. دخل الأبحاث ونسبة ما يأتي منه من المصادر الحكومية بالقياس إلى المصادر غير الحكومية.

ط. المميزات الأكاديمية التي تمنح للمشتغلين بالبحث.

إن ما ذكر من أمور يعتبر من وجهة نظر المعهد الدولي للتخطيط على جانب كبير من الأهمية، وذلك لما تبين هناك من مشكلات في دوائر البحث العلمي في الجامعات منها:

الأبحاث كثيرة في معظم الجامعات، ولكن ينذر أن تتركز حول المشكلات الملحة، إذ قلما توجد قدرات واضحة عن تخطيط البحث العلمي في كثير من الجامعات، وغالبا ما تسير الأبحاث باتجاه المشكلات التي يهتم بها بعض أعضاء هيئة التدريس[20].

ب-من مخرجات الجامعة بالنسبة لقطاع الأعمال: إنَ التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومواقع الإنتاج والخدمات يوفر مصادر جديدة لتمويل البحوث بالإنفاق على التجهيزات والإسهام في تمويل إعداد طلاب الدراسات العليا، وكذلك في توفير فرص التدريب للطلاب وكلما نجحت مؤسسات التعليم في إقامة وتدعيم شبكات تنسيق بينها وبين مواقع الإنتاج كلما شرعت هذه الأخيرة بأهمية هذا التعاون وزادت من دعمها

ISSN : 2353-0456
EISSN : 2602-5248

لمؤسسات التعليم، ورفعها لمستوى الأداء وحلاً للمشكلة وبحثا عن مصادر بديلة أرخص وأوفر وتدويرا للخدمات وللموارد الأولية، وتقليلا لنسب الهدر.

-وفي الوقت الذي تركز فيه أغلب الدراسات على مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي وبحوثه، وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب أنَ العلاقة بين القطاعين لابد وأن تعزز في عدة اتجاهات وتبرز الحاجة إلى يلعب قطاع الأعمال (الصيانة، التجارة، الخدمات) دورا هاما في الرقابة على النوعية و التأكيد على نوعية التعليم.

لقد أدى الانظام شبه الكامل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال والإنتاج في الكثير من الدول النامية إلى تراكم أعداد هائلة من الخارجيين العاطلين عن العمل الذين يرفضهم القطاع الخاص نظرا لانخفاض نوعيتهم وعدم ملائمة قدراتهم وكفاءتهم لمتطلبات العمل في العمل في هذا القطاع، الذي تزايدت أهميته في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وتقلص دور الدول كجهة موظفة للخرجين ومخرجات التعليم العالي (الجامعة).

وفي هذا السياق يمكن تحديد مجموعة كبيرة من المبررات التي تؤكد على ضرورة تدعيم الروابط بين التعليم العالي (الجامعة) وعالم العمل وخاصة مؤسسات القطاع الخاص، ويمكن تلخيص أهم هذه المبررات فيما يلي:

أ- لأن القطاع الخاص قطاع موظف لمخرجات التعليم العالي، وهو يحتاج إلى تلك المخرجات بالأعداد والمستويات التخصصية، التي تلبي احتياجاته، وبدون هذه القوى العاملة والمدربة لا يمكنه أن يكون قطاعا منتجا، ومن ثم تقل بل تنعدم جدوى الاستثمار فيه.

ب- لأنَ العملية الإنتاجية أصبحت تعتمد على قواعد التكنولوجيا ولا سبيل إلى تطبيق المعرفة ونقل التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحوث العلمية و التطبيقية.

ج- لأن سرعة التقدم المعرفي والتقني وتسارع النمو المعرفي جعل من مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الأداء والإنتاج، فإذا صدأة المعرفة وتقادمت صدأة المهارات وأصابها الوهن، ومن ثم لا بد من إعادة صقلها بين الحين والآخر، وهذا لا يأتي إلا من خلال برامج التعليم المستمر التي تقدمها الجامعات.

د- لأن أساليب الإنتاج ووسائله وإدارته تمر بتحولات مستمرة بسبب التطور المستمر وتكنولوجيا الإدارة وبحوث العمليات والبرمجة،

هـ- لأن الفجوة بين التقدم والتخلف وبين الرفاهية و الفقر، هي فجوة معرفية تكنولوجية بالدرجة الأولى، لذلك لابد من أن تسعى مؤسسات الإنتاج دوما إلى استخدام التكنولوجيا العصرية والأحدث في تشغيل مؤسساتها، ولابد من أن تحرص الجامعات على أن تطور ذاتها وتهئ النمو المهني المتواصل لمنسوبيها من أجل أن تصبح دوما نافذة المجتمع التي يطل منها على التقدم.

لقد أكدت وثيقة اليونسكو المعنونة بحث في "سياسات التغير والنمو في مجال التعليم العالي" على أنه استجابة للتحديات التي يفرضها الواقع المعاصر، أصبحت المشاركة الفعالة للأوساط الأكاديمية مع الشركاء الاقتصاديين أمراً يتزايد كجزء من صميم مهمة التعليم العالي، ولا تزال هذه العلاقة تتركز بصورة رئيسية على البحوث التي يمكن أن تساهم في التطوير التكنولوجي، ولكن هناك فهماً متزايدا للحاجة إلى توسيع نطاق هذه العلاقات لكي تشمل مجالات أخرى مثل: التدريس والتدريب، وتنظيم الدراسات والبني المؤسساتية، ويجري السعي في الوقت نفسه للتوصل إلى وضع ترتيبات جديدة تستند إلى المرونة لتنفيذ البرامج بغية استخدامها كآليات لتشجيع وإدامة تعزيز علاقات تبادلية مستقرة ومتبادلة النفع [(21)].

وأكدت الدراسات على أن العلاقة بين البحث العلمي والصناعة والإنتاج علاقة عضوية وضرورية وتبادلية، وأن التعاون بين المؤسسات التي تنتج البحوث وبين المؤسسات التي تنتج السلع لازم وحتمي، فلا يمكن للجامعات أن تحبس بحوثها ونتائج تجاربها داخل الجامعة، كما لا يمكن للصناعة ومؤسسات الإنتاج أن يكون لديها الأجهزة البحثية المتكاملة لأن ذلك مكلف ويؤدي في النهاية إلى تنازع الاختصاصات بين المؤسسات الأكاديمية و المؤسسات الإنتاجية [(22)].

خاتمة:

إذاً فالجامعة تمثل حقلا ثقافيا معرفيا علميا، تختلف ماهيتها، أهدافها ومرجعياتها، وكذا واقعها من مجتمع لمجتمع آخر بحسب اختلاف الثقافات، وبذلك تجسد بدورها نموذجا للواقع الثقافي لهذا المجتمع.

والبحث العلمي باعتباره جزءاً من هذا الحقل وإحدى وظائف الجامعة في دفع عجلة التنمية، قد أولته الجامعة أهمية كبيرة لأجل أن تصل من خلاله بالمجتمع إلى درجة من التقدم والرقي ومواكبة تطورات العصر الحالي.

وهذا لا يكون إلا إذا كانت الجامعات كمراكز أو أن تشكل فيها هذه المراكز من أجل أن تنتج باحثين أكفاء لعملية التحديث وما إلى ذلك ...، وبذلك لا يجب عليها (الجامعات) أن تقتصر على نقل المعرفة العلمية فحسب بل عليها الاهتمام الكبير والواسع بالجانب البحثي للبحث العلمي الجامعي.

قائمة المراجع:

1. محمود سعيد طه والسيد محمد ناس، **قضايا في التعليم العالي والجامعي**، مصر: مركز آيات، دط، 2003، ص03.
2. عبد الرحمن العيسوي، **تطوير التعليم الجامعي العربي(دراسة حلقية)**، بيروت: دار النهضة العربية، دط، 1984، ص11.
3. عايش محمد زيتون، **أساليب التدريس الجامعي**، بيروت: دار الشروق، ط01، 1995، ص23.
4. ايش محمد زيتون، مرجع سابق، ص:23- 24.
5. Jean Marie, Lean, **Prix noble de Chemine 1987**, le monde du 11/12 janvier, 2004, P 16.
6. عمر العرباوي، **حبَ التميز عند الطلبة (مقاربة أنتروبولوجية)**، الجزائر: منشورات المجلس، دط، 2005، ص: 27-37.
7. صالح بلعيد، **مقاربات منهاجية**، الجزائر: دار هومة، دط، 2004، ص: 28-29.
8. أمين ساعاتي، **تبسيط كتابة البحث العلمي من الباكالوريوس ثم الماجيستير... وحتى الدكتوراه**، مصر: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ط01، 1991، ص: 17-19.
9. حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **العلوم والبحث العلم(دراسة في مناهج العلوم)**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1995،06، ص 21.
10. نفس المرجع، ص 22.
11. يوسف حمامي، **البحث العلمي: مفهومه وخطواته**، عمان: معهد الإدارة العامة، دط، 1996، ص33.
12. إبراهيم عامر قنديلجي، البحث العلمي: **دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث**، بغداد: مطبعة عصام،دط، 1979، ص 12.

13. د.آصف دياب، د. رياض الغزي، د.إبراهيم خميس، **التخطيط والتنظيم والإدارة وآليات العمل في المؤسسات البحثية ومتطلبات تطويرها، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطويرالثقافي**، دمشق: 24-26 أيار 2006، ص 03.

14. شبل بدران وجمال الدهشان، **التجديد في التعليم الجامعي**، القاهرة: دار قباء، دط، 2000، ص166.

15. محمد بوعشة، **أزمة التعليم العالي في الجزائروالعالم العربي (بين الضياع وأمل المستقبل)**، بيروت: دار الجيل ط01، 2000 نقلا عن جريدة الشعب والمجاهد في 2000/07/09 (خطاب لرئيس الجمهورية).

16. فؤاد صروف، **مقومات البحث العلمي(البحث العلمي في العالم العربي)**، بيروت: هيئة الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية ، دط، دت، ص 62.

17. نفس المرجع، ص 63.

18. سامي سلطي عريفج، مرجع سابق، ص : 87- 90.

19. صالح بلعيد، مرجع سابق، ص: 31- 32.

20. نفس المرجع، ص: 155- 160.

21. عبد الله بوبطانة، **إضافات تربوية: تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال(نماذج من التجارب العالمية)**، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، العدد 03، 2003، ص: 24- 30.

22.عزت عبد الموجود، **التفاعل بين الجامعة والقطاع الخاص**، الإمارات العربية المتحدة: مكتب التربية العربي لدول الخليج، دط، 1994، ص، 33.